

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مايو ١٩٥٠ بخصوص الزيادة في فاتح إعانت غلاء المعيشة التي تقررت في يناير ١٩٥٠ والاستفادة من قواعد التيسير من مرتب الانتقال الثابت الذي يمتنع منذ سنة ١٩٤٥ بما لا يزيد عن نصفه ؛

وعل قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بزيادة مرتب انتقال مندوبي الخدمة بصلحة الفرائض إلى جنيهين و٥٠٠ مليم مع عدم إجراء أي خصم منها بسبب الزيادة في فاتح إعانت غلاء المعيشة التي تقررت في يناير سنة ١٩٥٠ ؛

قرار :

مادة ١ - وافق على ما تم صرفه في الماضي من ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ محل أساس جنيهين و٥٠٠ مليم كمرتب انتقال لكل من الحصول مندوبي الخدمة بصلحة الفرائض دون إجراء أي خصم منه .

مادة ٢ - يعمى هذا المرتب من التخفيف المنصوص عنه بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و١٧ مايو سنة ١٩٥٠ بحيث يصرف كاملا دون إجراء أي خصم منه بسبب الزيادة في فاتح إعانت غلاء المعيشة التي تقررت في يناير سنة ١٩٥٠ أو الاستفادة من قواعد التيسير .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٦٠
بتتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة الأبنية العامة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة الأبنية العامة ؛

وعلى ما رأته مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

«مادة ٢٧ - بودن مؤسسة الأبنية العامة في عقد قروض لتمويل ما يلزم تمويله من عمليات المباني وذلك في حدود اثنين وثلاثين مليون جنيه، وتتحدد شروط كل قرض وأوضاعه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة ».

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٦٠

بشأن دعوة الاتحاد الإقليمي رقم ١ أفريقيا التابع للهيئة العالمية للأرصاد الجوية لعقد دورته الثالثة بمدينة القاهرة في نهاية سنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل القرار الجمهوري رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٧ ؛